

## كلمة الدكتورة فريدة الخمليشي

### رئيسة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمملكة المغربية

إنه لمن دواعي السعادة والفخر أن تساهم اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمملكة المغربية في تنظيم هذه الحلقة المتميزة التي تخلد لإصدار التعليق المنجز من لدن اللجنة الدولية للصليب الأحمر على اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب. وإنه لشرف كبير أن تكون هذه المساهمة إلى جانب كل من اللجنة الدولية وجامعة الدول العربية اللتين يجدر بنا أن نحیی دورهما الفعال في نشر القانون الدولي الإنساني والتعريف به في منطقتنا العربية.

ولابد من الإشادة بالمجهود الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في خدمة القانون الدولي الإنساني من خلال نشرها للقيم الإنسانية النبيلة التي يحملها هذا القانون، ودعمها كل من يعمل على تقوية الوعي بالدور المحوري الذي تلعبه قواعد القانون الدولي الإنساني في ردع كل سلوك من شأنه أن يكرس الواقع المؤسف الذي نعيشه في الكثير من النزاعات عبر العالم، والذي إنما وجد هذا القانون للحد من آثاره الأليمة.

وما التعليقات التي تصدرها اللجنة على اتفاقيات جنيف منذ سنة 2016 وفكرة ترجمتها إلى اللغة العربية إلا جانب من هذا المجهود، يسهم في النفاذ إلى عمق تلك الصكوك الدولية التي تشكل النواة الصلبة للقانون الدولي الإنساني، وخلق نقاش يثري فهمها بمنظور خبراء المنطقة العربية.

كما يجدر بنا أن نحیی جامعة الدول العربية وإدارتها القانونية التي أخذت على عاتقها مهمة تطوير ودعم نشر القانون الدولي الإنساني بين كل أعضائها، خاصة منذ أن ضمت جهودها إلى جهود اللجنة الدولية وتم عقد المؤتمر الإقليمي العربي في نوفمبر 1999 للاحتفال بالذكرى مرور خمسين عامًا على اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وما تلا ذلك من مبادرات إقليمية للنهوض بالقانون الدولي الإنساني بالمنطقة العربية، نحييها ونقف لها بإجلال.

واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمملكة المغربية عملت منذ إحداثها، وعلى مدى ما يناهز عشر سنوات، على الانخراط في تلك الجهود الرامية إلى تطبيق القانون الدولي الإنساني، فأضحت من أنشط اللجن الوطنية بالمنطقة العربية، سواء بالنظر لما سهرت على تنظيمه من فعاليات، وما تحرص على إقامته من شراكات وتعاون مع نظيراتها بالدول العربية، تذكي تبادل التجارب والخبرات وتشجع على تلاقح أفكار الخبراء العرب في مجال القانون الدولي الإنساني.

كما أن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمملكة المغربية قد أصبحت تتوفر على أرشيف زاخر من الندوات واللقاءات العلمية والموائد المستديرة التي نظمتها ساعية إلى نشر القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني، مدعومة باللجنة الدولية للصليب الأحمر التي لم تبخل بمساعدتها التقنية والتي تستحق منا كل الشكر والثناء.

ولم تتوان اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمملكة المغربية عن المساهمة في تأطير تظاهرات مماثلة نظمت على الصعيد الإقليمي أو في الدول العربية الشقيقة التي ترتبط فيها بعلاقات شراكة مع لجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، فضلا عن مشاركتها النشيطة في عدد من اللقاءات الإقليمية والدولية.

وفي نفس السياق، وعلاوة على ما تقوم به من دور استشاري لدى السيد رئيس الحكومة بالمملكة المغربية في القضايا القانونية ذات الصلة باستكمال الانخراط في منظومة القانون الدولي الإنساني أو بتحقيق مواءمة التشريع الوطني مع تلك المنظومة، فإنها كانت حريصة على تخليد الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، بتظاهرات متعددة كان لها إشعاعها الذي لا ينكر.

وإن مشاركة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمملكة المغربية في تنظيم حلقة النقاش هاته لفرصة لتأكيد إيمانها الراسخ بنشر القانون الدولي الإنساني والنهوض به. ومن هذا المنطلق، نطمح إلى أن تكون حلقة النقاش مناسبة خصبة للخبراء العرب الذين ساهموا في إنجاز التعليقات على اتفاقيات جنيف، لإبراز ملاحظاتهم حول تلك التعليقات والإدلاء بآرائهم التي من شأنها الإسهام في تطوير القانون الدولي الإنساني.